

2020

The tribe in Yemen and its impact on the political structure and social integration

Ahmed Mahyoob Ahmed

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anjr_b

Recommended Citation

Ahmed, Ahmed Mahyoob (2020) "The tribe in Yemen and its impact on the political structure and social integration," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 34 : Iss. 1 , Article 2.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anjr_b/vol34/iss1/2

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

القبيلة في اليمن وأثرها في البناء السياسي والتكامل الاجتماعي للدولة

The tribe in Yemen and its impact on the political structure and social integration

احمد مهيووب احمد

Ahmed Mahyoob Ahmed

قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة تعز، اليمن

بريد الكتروني: ahmedsalahi@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2019/4/28)، تاريخ القبول: (2018/9/17)

ملخص

تناولت الدراسة موضوع القبيلة في اليمن ككيان اجتماعي مؤثر في ديناميكية الحياة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي والسياسي للدولة اليمنية التي تمثل القبيلة أساسا بناء مكوناتها الاجتماعية والسياسي كنظام متواصل في صلب العملية السياسية على مدى تاريخه السياسي. وقد تمت الإشارة إلى العوامل الجغرافية والاجتماعية التي ساعدت على استمرار بقاء هذا الكيان بسلبياته وإيجابيات تأثيره الاجتماعي والسياسي منذ زمن طويل وحتى الوقت الحاضر. كما تناولت الدراسة الدور السياسي الذي لعبته القبيلة ممثلة برموزها (المشايع) بالتأثير في تشكيل وتكوين النظام السياسي بأديبات الماضي وأيديولوجياته الحاضر، وكذا التغيرات السياسية التي شهدتها اليمن منذ عام (1962م) وحتى الوقت الحالي، من خلال تواجدها الفعلي في المكون السياسي للدولة وصناعة القرار السياسي من خلال مشاركة رموزها- المشايخ- في مختلف السلطات- التشريعية والتنفيذية- التي تعاقبت في اليمن حتى الوقت الحاضر مشكلة بذلك جانب ضعف في مسار حياته السياسية.

الكلمات المفتاحية: البناء، التكامل، القوة.

Abstract

The study dealt with the tribe in Yemen as a social entity influencing the dynamics of social life and the social and political integration of the Yemeni state. The tribe formed the basis of its social and political component as a tribal system rooted in the political process over its political history. Long time to the present. The study also dealt with the

political role played by the tribe, represented by its symbols, in influencing the formation and formation of the political system in its literature and ideologies in the past and present, and the political changes witnessed in Yemen since 1962 until now, through its actual presence in the political component of the state and the political decision-making process and participation in various legislative and executive authorities "Which has been formed in Yemen to the present time, is a problem that is a weakness in the political life of Yemen

Keywords: Integration, Power, Weakness.

مقدمة

تعتبر القبيلة أساس التكوين البيئي للمجتمع اليمني بنظامها القائم على التماسك والتجانس بين أفرادها المتمسكين بأعراف وتقاليد وضوابط مجتمعية تماثله في أدبياتها المتوارثة وهي لذلك تشكل جزء لا يتجزأ من حياته الاجتماعية. حيث لا يمكن الفصل بين مختلف الفئات الاجتماعية بعيدا عن التميز العشائري القائم على قوة التماسك بين جميع أفراد المجتمع وعلى جميع المستويات، ولذلك فإن المجتمع اليمني بطبيعته حياته القبلية يعتبر مجتمعاً متجانساً يكاد يخلوا بشكل كبير من الأقليات الاثنية او الدينية واللغوية.

وقد ذكر البعض ان القبيلة تعد بمثابة النواة الأولى لنشأة الدولة اليمنية (الشرجي، 1990) غير أن المشكلة تكمن في استمرار جانب التأثير المباشر على طبيعة ومسار النظام وفق أسلوب تقليدي بعيدا عن تناول الحداثة الى جانب استمرارها في صناعة الأزمات التي تحدث بين فترة وأخرى جرا تأثيرها المستمر في سلوكيات المشهد السياسي القائم على ادبيات واعراف قبلية متوارثة.

وبالتالي فان الدراسة في هذا الموضوع تعد من الأهمية أنها تتناول دراسة وتحليل تأثير النظام القبلي كمكون اجتماعي مؤثر في قوة الدولة وبنائها السياسي.

منطقة الدراسة

تتخصر الدراسة في إطار المجال الجغرافي للسيادة اليمنية المتمثل في مساحة النطاق الجغرافي للدولة التي يتحدد موقعها بين دائرتي عرض (12:19 درجة) شمالا وبين خطي طول (42:52 درجة) شرقا.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار التأثير المباشر للقبيلة على طبيعة ومسار الحياة السياسية في اليمن وفق أسلوبها التقليدي بعيدا عن تناول الحداثة واستمرارها في صناعة الأزمات التي تحدث بين فترة وأخرى.

تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة عدد من التساؤلات أهمها:

- ماهي العوامل المساعد في استمرار بقاء النظام القبلي في اليمن.
- ما مدى تأثير القبيلة في سلوكيات النظام السياسي وأدبيات التكامل الاجتماعي.

فرضيات الدراسة

للقبيلة تأثير مباشر في التكامل الاجتماعي والبناء السياسي للدولة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى

- معرفة العوامل المؤثرة في استمرار بقاء النظام القبلي.
- توضيح دور القبيلة في قوة التماسك والتكامل الاجتماعي.
- توضيح دور القبيلة في التغييرات السياسية والمشاركة في صناعة القرار.
- تحليل جوانب القوة والضعف.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة منهجين رئيسيين هما: المنهج النظري ومنهج تحليل القوة في تحليل جوانب القوة والضعف في العلاقة المتبادلة بين القبيلة والسلطة والمشاركة في ذلك.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة القبيلة في اليمن من قبل بعض الباحثين المتخصصين أهمها:

- دراسة-ابو غانم فضل علي- بعنوان (البنية القبلية في اليمن)، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 1992م. تناولت دراسة القبيلة كمكون اجتماعي له ادبياته المتوارثة ومؤثراته المختلفة.
- دراسة- ابي زايد محمد- بعنوان: (الدور السياسي للقبائل في اليمن)، مركز الخليج لسياسات التنمية، دبي، (2013) هدفت الدراسة الى توضيح الدور الذي تلعبه القبيلة سياسيا، وخلصت الى انه لا يمكن فصل القبيلة عن مسار العملية السياسية لكونهما مكملا لبعض.
- دراسة- الظاهري محمد- بعنوان (الدور السياسي للقبيلة في اليمن)، مكتبة مدبولي، القاهرة، (1996م). هدفت الى تتبع وتوضيح دور القبيلة في المتغيرات السياسية، وخلصت الى ان القبيلة تمثل الدور الكبير في التغييرات والتطورات السياسية في اليمن.

أولاً: القبيلة وتكاملها الاجتماعي

تشكل القبيلة بمكوناتها المختلفة كياناً اجتماعياً مستقلاً. بسياسته داخل نطاق مساحة الوحدة السياسية، فكل قبيلة من القبائل اليمنية يقف على قمة السلطة فيها شخص كبير يطلق عليه "شيخ القبيلة" الذي يتمتع بصلاحيات مطلقة في التصرف وإدارة شئون القبيلة، وكذا حل مشاكل أفرادها بعيداً عن متناول يد السلطة (Gillnet n.d) خاصة وإن دور القبيلة لم يكن مقتصرًا فقط على إدارة شئونها الداخلية، وإنما هناك أموراً أخرى تكون ذات صلة بأمن القبيلة وحمايتها وهي لذلك تبذل جهداً في سبيل توفير الأمن والاستقرار لجميع أفرادها وكذا مناطق سكنهم مهما بعدت المسافات الجغرافية. إدراكاً منها أن أي حدث يقع في نطاق محيطها الجغرافي أو تغيير في شكل السلطة السياسية، سيكون له تأثير مباشر على مستقبل القبيلة وتضامنها الاجتماعي، ولذلك تظل في ترقب ويقظة مستمرة لما يحدث في نطاق إطارها المكاني من تطورات وتغييرات سياسية، الأمر الذي يضعف دور السلطة السياسية ومدى فعاليتها في أداء واجباتها مما يجعل من أفراد القبيلة ينظرون إلى السلطة بأنها مجرد سلطة ثانوية الأمر الذي ينعكس سلباً على طبيعة الولاء الوطني

العوامل المؤثرة في بناء التكامل الاجتماعي للقبيلة

تعد العوامل الجغرافية والاجتماعية أهم العوامل التي أسهمت إسهاماً كبيراً في الحفاظ على استمرار بقاء النظام القبلي متكاملًا بتأثيراته المختلفة على طبيعة الحياة السياسية تسانده التقاليد الاجتماعية الموروثة التي لعبت دوراً بارزاً في زيادة حدة التوترات والتمردات بين مختلف الفئات القبلية القاطنة على مساحة نطاق الوحدة السياسية، وانعكاس أثارها بشكل مباشر على مستقبل الحياة السياسية للدولة اليمنية التي عانت من تدهور مستمر في طبيعة أوضاعها الداخلية الناتج عن الصراعات القبلية المستمرة طيلة تاريخه السياسي الممتد منذ الفترة السابقة لظهور الإسلام والذي بظهوره عمل على تخفيف حدة هذا النظام عن طريق تطوير المؤسسات الدينية، التي بدورها عملت على إعادة الثقة المتبادلة بين مختلف الكيانات الاجتماعية، داخل نطاق الأقاليم الجغرافية للدولة الإسلامية (1981 Peterson, 1981).

أ. العامل الجغرافي

أسهمت الظروف الجغرافية والاجتماعية بنصيب كبير في توزيع السكان على مساحة النطاق الأرضي للوحدة السياسية. فالظروف الجغرافية الملائمة في منطقة ما تعمل على جذب أكبر عدد من السكان الذين قد ينزحون إليها من مختلف المناطق، نتيجة لتوفر ظروف الحياة الملائمة للاستقرار البشري، مثل ملائمة الظروف المناخية والتربة الخصبة وتوفر موارد المياه. وهي موارد طبيعية مهمة أسهمت منذ القديم في تغيير نمط التجمعات البشرية على وجه الأرض، ممثلاً بمناطق الحضارات القديمة. حيث لا يمكن لمثل هذه لظروف الطبيعية الملائمة أن تصبح عامل طرد للسكان إلا إذا صاحبها حالة عدم استقرار ينجم في الغالب بفعل تدهور الأوضاع السياسية، وهنا يصبح الاستقرار البشري مرهون إلى حد ما باستقرار الأوضاع الداخلية، التي

إن شأبها خلل او قصور يؤدي ذلك حتما إلى هجرة السكان إلى مناطق أخرى تكون أكثر أمن واستقرار.

ولذلك فقد كان للطبيعة التضاريسية التي تسود معظم مساحة الأرض اليمينية أثراً في استمرار عملية التركيز القبلي، حيث يذكر البعض ان عدد القبائل في اليمن يصل الى (167) قبيلة تتوزع جغرافياً بين المناطق الجبلية والساحلية وان عدد القبائل التي تسكن المناطق الجبلية والهضاب يزيد عن (140) ونحو (27) قبيلة تسكن المناطق الساحلية. (أبو العلا ، د.ت).

يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الآتي:

- توفر عامل الحماية الطبيعية في المناطق الجبلية التي لا يمكن اختراقها بسهولة بسبب شدة تضرسها ووعورة طرقها حيث ظلت لفترة زمنية طويلة تفتقر لخدمة الطرق.
- أن المناطق الجبلية تعد من أخصب المناطق اليمينية (خاصة المرتفعات الغربية والوسطى) وأكثرها مطراً واعتدالاً في مناخها مقارنة بالمناطق السهلية والساحلية التي لم تكن في نفس الوقت ملائمة للاستقرار القبلي بسبب قلة الأمطار وقربها من الأخطار والمؤثرات الخارجية.
- الارتباط المباشر بالأرض وممارسة النشاط الزراعي الذي يمثل الحرفة الرئيسية الأكثر ارتباطاً بالموروث القبلي في مختلف المناطق الجبلية وتعزز بممارسة هذا النشاط جميع القبائل دون بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لم تكن بطبيعتها تتوافق مع معطيات التقاليد القبلية التي تنظر إلى بعض الحرف ومنها حرفة التجارة بأنها حرف وضيعه لا تليق بأفراد القبيلة (أبو غانم فضل، 1992).
- ان المناطق الجبلية تمثل الأكيومين السياسي للدولة اليمينية حيث تحتل نسبة قدرها 85% من اجمالي سكان اليمن البالغ عددهم (25,408,288) نسمة عام 2013م وتضم جميع المحافظات اليمينية عدا محافظة الحديدة ومحافظة عدن الساحليتين (ar.wilapia. https://2018). وبالتالي فإن هذا التوزيع المركز للقبيلة أدى إلى وجود حالة ضعف في التفاعل بين القبيلة والسلطة، كما أدى إلى خلق بيئة سياسية غير متماسكة (رجب، 1992) يكون من شأنها ضعف قدرة الدولة في السيطرة على جميع أجزائها.

ب. العامل الاجتماعي

يتباين التكامل الاجتماعي بين أفراد القبائل وفقاً لطبيعة توزيعها المكاني وعلاقتها الاجتماعية ودرجة تأثرها بالمستجدات والمعطيات الأيديولوجية، فالقبائل التي تسكن المناطق الشمالية والشرقية من مساحة الأرض اليمينية، يظل الفرد فيها على صلة وثيقة بقبيلته، في حين تكاد تنعدم هذه الصلة بين أفراد القبائل الأخرى التي تسكن المناطق الجنوبية والساحلية، وذلك لتأثرهم بالمؤثرات الخارجية إلى جانب انشغالهم بمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية "زراعة – تجارة – صناعة" وبالتالي كان لذلك أثراً في تخفيف حدة التوطن القبلي. من ناحية وضعف الشعور بعملية الانتماء القبلي من ناحية أخرى.

فالسكان الذين ينتمون إلى قبيلة واحدة يظل الانتماء القبلي يلزمهم حتى في حالة تغيير منطقة سكنهم، حيث يتجمعون في حي واحد فيشكلون أغلب سكانه وهم لذلك يعززون انتمائهم القبلي حتى في أوساط التجمعات الحضرية بحيث لا يشعرون بأي تغيير في نمط حياتهم الاجتماعية، وبالتالي أصبحت الأحياء السكنية داخل المناطق الحضرية مقسمة تبعاً للانتماء القبلي والمناطق على حد سواء (ابو غانم فضل، 1992).

فالشعور بالانتماء القبلي المفرط يعد ظاهرة لدى جميع افراد القبيلة الواحدة فكل فرد يشعر من خلاله أنه جزء من المجتمع القبلي الذي يعيش فيه ويفتخر بارتباطه به، ويعرف الانتماء بأنه "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي أو إطار فكري معين وبما يقتضي هذا الارتباط من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرتة والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى" (راتب، 1999) بخلاف المواطنة التي يعرفها البعض أنها علاقة اجتماعية تقوم بين الأفراد والمجتمع السياسي (الدولة)، حيث تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد، عن طريق القانون والدستور الذي يساوي بين الأفراد ككيانات بشرية طبيعية، ويقدم الأفراد الولاء للدولة ويلجئون إلى قانونها للحصول على حقوقهم. (عبد الحافظ. د.ت) لكن قد يكون الحال مغاير تماماً في حالة انعدام ضوابط المواطنة، التي تختفي تماماً من أديبات حياة اليمنيين الذين يرون في الضوابط القبلية ملجأ لضمان التعايش والبقاء.

يمكن القول ان الاستقرار البشري في المناطق الريفية وكذا نمط التوزيع العمراني في المناطق الحضرية بات مرهون إلى حد ما بظروف الترابط العشائري القائم على مبدأ تبعية الفرد للقبيلة الأم، التي تمثل كياناً اجتماعياً قوامه الترابط والتجانس بين أفرادها الذين لا يفضلون في الغالب العيش بعيداً عن المحيط الجغرافي لمنطقة سيادة القبيلة إلا في حالات نادرة، إما لظروف الهجرة التي تكون في الغالب هجرة داخلية من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسية، أو لغرض الابتعاد عن نمط الحياة التقليدية القائمة على انتشار ظاهرة الثأر وهنا قد تكون الهجرة خارجية، كما حدث في بداية نشأة الدولة الإسلامية. وحتى في هذه الحالات وخاصة حالة الهجرة الداخلية فإن التجمعات العمرانية داخل المناطق الحضرية، تمثل امتداداً لنمط الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية حيث يسود الطابع التقليدي للقبيلة في أوساط التجمعات الحضرية، فتصبح التجمعات السكانية في أوساط الحضر مرهونة بالتبعية القبلية أو المنطقية. كما ذكر سابقاً - وبالتالي فإن الولاء للقبيلة يظل ملازماً لأفرادها. حيث إن الفرد هنا يكون ولاؤه الأول والأخير لقبيلته بغض النظر عن درجته العلمية أو منصبه السياسي.

يتضح ذلك من خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض الشخصيات القبلية العاملة في السلك العسكري والمدني للتعرف على أهمية هذا العنصر في أوساط التجمعات القبلية في المناطق الشمالية والوسطى من اليمن⁽¹⁾ وكانت النتيجة كما يلي:

(1) مقابلة مع كل من:- عقيد ركن عبد الله هاشم محمد، مسؤول عسكري، محافظة صنعاء، بتاريخ: 2006/2/12م

- احمد محمد ضبيان، مسؤول عسكري، محافظة صنعاء، بتاريخ: 2006/2/15م

- عبد الرحمن أحمد، شيخ قبلي ومسؤول عسكري، محافظة تعز، بتاريخ: 2006/1/19م

- عبد العزيز الحبشي، شيخ قبلي ومسؤول مدني، محافظة اب، بتاريخ: 2006/2/28م

- أكدت الشخصيات العسكرية والمدنية المنتمية للقبيلة في المناطق الشمالية تمسكها التام بولائهم للقبيلة ووقوفهم إلى جانبها ومناصرتها بحق أو بغير حق. بينما كان الاتجاه عكسياً لدى الشخصيات العسكرية والمدنية المنتسبة للقبيلة في المناطق الوسطى التي رأت في ذلك عرفاً مغايراً لمعيار الحداثة وسلوكيات الواقع الذي يجب ان يكون في منأى عن الولاءات ذات الصلة بملامح الماضي.
- أن هناك تباين في جانب الولاء القبلي بين المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية فبينما أكد الذين ينتمون للمناطق الشمالية على تمسكهم بولائهم للقبيلة كان الاتجاه في المناطق الوسطى اقل حدة من ذلك. وان السبب في ذلك يرجع إلى قوة النفوذ القبلي في الشمال وانحساره في المناطق الوسطى التي لم يعد فيها النفوذ القبلي قائماً برتاً بته بسبب الابتعاد عن نمط الحياة التقليدية للقبيلة وممارسة الأنشطة الحضرية وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الجنوبية.

ثانياً: التأثير السياسي للقبيلة

اعتمدت الدولة اليمنية في تكوينها منذ القديم على التركيبة القبلية التي لا تزال حتى وقتنا الحالي تمثل اساس تكوين نظام السلطة السياسية للدولة، بأيدولوجيتها القائمة على التفرّد والتباين في المواقف المتناهية في أديباتها المزدوجة يتبين ذلك من خلال موقف السلطة من الصراعات القبلية حيث يتسم بالحيادية التامة، وبالتالي تعمل باستمرار على استمالة الجانب القبلي لضمان كسب ولائه الفعلي. وفي سبيل تحقيق ذلك عملت على تحقيق التوازن السياسي والعسكري بين مختلف الكيانات القبلية، خاصة القبائل التي تنتمي للمذهب الزيدي، كي تأمن خطرهما وتضمن كسب ولائها ومساندتها لها في الإدارة والحكم. وفي ذلك يذكر بعض الباحثين أن العلاقة السياسية التي كانت قائمة بين السلطة والقبيلة في عهد دولة الأئمة، تقوم على مبدأ عدم تدخل أي منهما في شئون الآخر وهو الشيء الذي يؤكد استقلالية القبيلة عن السلطة، وأن تلك العلاقة تحكمها مجموعة من الضوابط والتعليمات التي سنّها الإمام ضمناً لاستمرار سلطته رغم أنه بمقدور السلطة استخدام القوة لإخماد القبائل المتصارعة، غير أن المصلحة تقتضي في عدم اللجوء إلى القوة كي لا يحدث انشقاق يساعد على التمرد فتتحد القبائل مع بعضها وتصبح قوة معادية تشكل خطراً عليها (أبو غانم فضل، 1992).

ولذلك فإن التأثير الغالب على طبيعة المجتمع اليمني وعلى سلطته السياسية يتحدد من خلال العلاقة بالقبيلة والتي أصبحت بحكم ذلك التأثير تمثل كياناً سياسياً وعنصراً فعالاً في عملية صنع القرار (Peterson, 1981).

1. الصراعات السياسية

يعاني اليمن منذ تاريخه المبكر من حدة الصراعات الداخلية التي أوصلت الدولة الى حالة التردّي وعدم الاستقرار السياسي سواء كانت تلك الصراعات صراعات قبلية أو سياسية فان القبيلة تكون طرفاً رئيسياً فيها فقد كان للصراع الذي عاشه اليمن في الفترة التالية لانهباء الخلافة العباسية والسابقة لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م أثراً في تنامي حدة الانقسامات الداخلية التي

مهدت لظهور كيانات سياسية متباينة على مساحة الوحدة السياسية تمثلت في نشأت عددمن الدويلات المستقلة "بني زياد - بني نجاح - بني يعفر وغيرها". التي اعتمدت في نشأتها بشكل كبيراً على الجانب القبلي في عملية السيطرة والتحكم وتوثيق صلتها بواقعها الاجتماعي.

وتعد دولة الأئمة الزيدية من أكبر الدول المستقلة، والتي استمرت تصارع على السلطة زمنياً طويلاً، اعتماداً على مساندة القبيلة ودعمها، وتمكنت من الانفراد بالسلطة حتى عام 1962م (أبو غانم فضل، 1992) حيث مثل قيام الثورة ضد الحكم الإمامي حدثاً له تأثيره الكبير على الجانب القبلي، الذي كان يرى في القضاء على الحكم الإمامي القضاء على مصالحه وتقليصاً لنفوذه وابعاً تهديداً لمستقبل القبيلة- السياسي والاجتماعي - خاصة وان النظام الجمهوري البديل سيعمل دون شك على استبعاد الوجود القبلي من المشاركة السياسية، وتقليصاً لنفوذه وللمزايا التي كان يتمتع بها أثناء حكم الإمامة الملكية. الذي كان يعتمد اعتماداً كلياً على الجانب القبلي في مساندة وتوطيد حكمه. ولذلك فقد وقفت معظم الكيانات القبلية وبالذات التي تقطن في محيط العاصمة صنعاء، ضد النظام الجمهوري الجديد والعمل على استعادة النظام السابق، فكان ذلك سبباً في اطالة امد الحرب الاهلية التي دار رحاها في المناطق الشمالية من اليمن والتي استمرت زهاء ست سنوات (البردوني، 1987) انتهت لصالح النظام الجمهوري الذي تنشده الحركات الوطنية التحررية ممثلة في قوى الثورة.

كما اسهم الجانب القبلي في حرب صيف (1994م) بجلا في اثرا الحرب التي قامت ضد القوى الساعية للانفصال - انفصال الجنوب- امعانا في توطيد صلتها بالسلطة السياسية والمساهمة في اقضاء الرموز المناوئة لمشاركة القبيلة في السلطة مؤكدة استمرارها في التأثير على مسار العملية السياسية والبقاء الفعلي في السلطة، وقد تسنى لها الامر عقب انهيار منظومة الشراكة الوطنية في الحكم بين شركاء صناع الوحدة اليمنية.

وكان للأحداث السياسية التي شهدتها بعض دول المنظومة العربية في مطلع العام 2011م والتي كان لها أثراً كبيراً في تنامي حدة الأزمات في لمنطقة وبرزت المكونات السياسية المناوئة للمنظمة السياسية القائمة والتي تمحورت في مسار جيوبوليتيكي انحصر في إطار مكاني متجاوز ومتجانس إيديولوجياً وسلوكياً عزز من قوة التحديات وأضعاف إمكانية المواجهة والتصدي. وبالتالي اخذ المشهد السياسي في اليمن موقفاً متبايناً في أدبياته الداعمة والرافضة لسلوكيات ذات المشهد ووجهته المغايرة لأدبيات النظام القبلي المتوغل في عمق السلطة السياسية. حيث اخذ الموقف القبلي اتجاهات مختلفة هي:

الاتجاه الأول

تمثل في القبائل الأكثر ارتباطاً ومشاركة في صنع القرار واستفادة من النظام السياسي المطالب برحيله فوقفت موقفاً معادياً له بغية الحفاظ على مصالحها واستمرار الاستفادة من مخرجات لتغيير وبالتالي لجأت إلى جانب القوى السياسية المناوئة للنظام والمطالبة بإسقاطه فعززت من إمكانية تواجدها في ساحات وميادين الاعتصام وعملت على إنشاء كتل قبلي في

(20) فبراير (2011م) عرف بـ (حركة قبائل من جل التغيير) تساندها في ذلك القيادات العسكرية المماثلة. وهذا الاتجاه تزعمته قبيلة حاشد - ابرز القبائل اليمنية على الإطلاق-

الاتجاه الثاني

تمثل في القبائل الأقل مشاركة في الحكم واستفادة من سلطة النظام القائم إلا أنها وقفت موقفاً مناصراً وداعماً لبقائه ومناوئاً لظاهرة التغيير وهي لذلك ترى أن مصلحتها تكمن في بقاء النظام الحالي على رتبته القائمة في دعم نفوذها، وإن أي تغيير في محددات النظام سوف تنعكس آثاره سلباً على مستقبل القبيلة خاصة وأن الفئة المطالبة لعملية التغيير تضم مختلف المكونات السياسية بأيدولوجيتها المتباينة التي تنصب جميعها في التخلص من مساوئ النظام القبلي المتسلط الذي يعد شريكاً قوياً في صناعة التخلف والجمود التنموي.

وبالتالي فإن المشهد السياسي في اليمن أخذ بعداً مغايراً تماماً لنفس المشهد المماثل له إيديولوجياً في المنطقة العربية، فحيث تزعمت المكونات السياسية صدارة وقيادة الحركات المناوئة للأنظمة السياسية كانت القبيلة في اليمن هي القوة المتصدرة والمسيطرّة والفاعلة في صناعة الأزمة وتنميتها وفق ادبيات الخاصة.

كما أكدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها اليمن عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة التي تمت في مطلع العام (2012م) مدى قوة تأثير الجانب القبلي في المؤسسة العسكرية التي بدت متواطئة مع جماعة الحوثي -"أنصار الله" كمكون قبلي - تمكن من مدهامة العاصمة والسيطرة على مركز صناعة القرار في الـ21 من سبتمبر عام (2014م) وإسقاط حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة.

2. المشاركة في صنع القرار

قامت الحرب الأهلية في اليمن بين فصيلين سياسيين هما: القوة الثورية المناصرة والمؤيدة للنظام الجمهوري وبين أنصار النظام الملكي ممثلاً في المكون القبلي الذي كان يعتمد عليه النظام الملكي، لكون النظام الجديد المتمثل في النظام الجمهوري (ابوغانم، 1990) وبالتالي لم تكن هذه الحرب التي طال أمدها لتنتهي لولا التنازلات التي قدمتها الحكومة لصالح الجانب القبلي كمصالحة وطنية، تم على أثرها إشراك الجانب القبلي في السلطة الجديدة. وكان لمؤتمر عمران الذي عقد في مدينة عمران- الواقعة شمال العاصمة صنعاء- في الثاني من أيلول/سبتمبر عام (1963م) بمشاركة قبلية بحثة، مثل خطوة هامة في دعم مرشحي قوى النفوذ القبلي حيث خلص لعدد من القرارات (الظاهري، 1996) التي من أهمها:

- إنهاء الحرب الدائرة بين قوى النظام الجمهوري وانصار النظم الملكي.
- تشكيل جيش شعبي من مختلف القبائل كجيش وطني.
- استبدال مجلس الشيوخ القائم بمجلس اخر طلق على تسميته بمجلس الشورى.

وكان هذا المؤتمر قد مثل أول تجمع قبلي ضم كبرى القبائل اليمنية بعد الثورة، أثبتت من خلاله القبيلة تواجدتها الفعلي على الساحة اليمنية، وبالتالي عزز من إمكانية مشاركتها بمختلف السلطات - التشريعية والتنفيذية - بشكل كبير وذلك كما يلي:

— اختفت المشاركة القبلية في أول مجلس للرئاسة تم تشكيله بعد قيام الثورة بينما برزت المشاركة منذ عام (1963م) أي بعد عام واحد من قيام الثورة، وبشكل كبير بنسبة 40% من إجمالي أعضاء المجلس.

— استمرار المشاركة بنسب متفاوتة حتى عام (1973م).

— بلغ عدد الحكومات التي تم تشكيلها منذ قيام الثورة في السادس والعشرين من ايلول/سبتمبر (1962م) حتى عام (1964م) نحو (22) حكومة استبعدت المشاركة القبلية من ست حكومات فقط وبلغ إجمالي عدد الحقايب الوزارية التي حصل عليها الجانب القبلي خلال المدة نفسها (1962-1964م) نحو (31) حقيبة وزارية، من إجمالي الحقايب الوزارية التي تم توزيعها خلال المدة المحددة.

كما كان للجانب القبلي وجودا كبيرا في السلطة التشريعية التي تشكلت بموجب الدستور اليمني عام (1971م) يتبين ذلك من واقع بيانات الجدول رقم (1) كما يلي:

جدول (1): مشاركة الجانب القبلي في السلطة التشريعية 1969-1993م.

البيان	عدد الأعضاء	نصيب الجانب القبلي (عضو)	%
المجلس الوطني	150	75	50%
مجلس الشورى	159	93	58.5
مجلس الشعب التأسيسي	159	63	39.6
مجلس النواب	301	183	60.8

المصدر: محمد الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م

Lars Erslev Anderson, Yemen Democracy in A Tribal Society (Yemen – Present and Past) Lund Middle Eastern and North Africa Studies 1994.

— بلغت نسبة مشاركة الجانب القبلي في أول سلطة تشريعية قامت في البلاد تحت اسم "المجلس الوطني" (عام 1969م) نحو (50%) من إجمالي أعضائه الذين تم تعيينهم من قبل السلطة.

— بلغ إجمالي عدد الأعضاء المشاركين من الجانب القبلي في أول مجلس برلماني - مجلس الشورى- تم الإعلان عن تشكيله عام (1971م) نحو (93) عضواً. من إجمالي عدد أعضائه البالغ نحو (159) عضواً تم انتخابهم بطريقة غير مباشرة،

– بلغ عدد أعضاء الجانب القبلي في مجلس الشعب التأسيسي – الذي اعلن عن تشكيله عام (1979) - نحو (63) عضواً يمثلون نسبة قدره (39.6%) من إجمالي أعضائه البالغ عددهم (159) عضواً تم تعيينهم جميعاً من قبل السلطة.

وعلى اثر التغييرات السياسية التي طرأت على الساحة اليمنية بعد إعلان قيام الوحدة اليمنية في (22) مايو (1990م)، التي أقرت النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية، اتخذت الاتجاهات الحزبية في الأوساط القبلية طابعاً تقليدياً خاصة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية - التي كانت تمثل الشطر الشمالي سابقاً- التي يتركز فيها الجانب القبلي بشدة. حيث تم تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين -المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب – وتلى ذلك انتخاب البرلمان الجديد في (عام 1993) على أساس التعددية السياسية، وبمشاركة نحو (22) حزبا وتنظيماً سياسياً وخلصت نتيجة الانتخابات لصالح حزب المؤتمر الشعبي العام الذي عمل على دعم مرشحي الجانب القبلي وبالتالي استطاع أن يحصل أغلبية المقاعد البرلمانية حيث حصل على (121) مقعداً من إجمالي عدد مقاعد البرلمان الذي يتكون من (301) عضواً تلاه الحزب الاشتراكي الذي حصل على (56) عضواً ثم حزب التجمع اليمني للإصلاح (62) عضواً وباستثناء الحزب الاشتراكي فإن أغلبية ممثلي الحزبين الآخرين كانوا رموزاً قبلياً.

أما بقية المقاعد فقد توزعت بين بقية الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات وحصل بعضها على مقعد واحد مثل حزب التصحيح الناصري بينما حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على ثلاثة مقاعد وحزب البعث العربي الاشتراكي على سبعة مقاعد برلمانية . وعلى ذلك تم توزيع الحقائق الوزارية بين جميع الأحزاب. استأثر حزب المؤتمر الشعبي الحزب على (16) حقيبة وزارية وحصل الحزب الاشتراكي اليمني على (9) حقائب والتجمع اليمني للإصلاح (4) حقائب (الظاهري، 1996). يلاحظ مما سبق أن إشراك الجانب القبلي - ممثلاً برموزه المشايخ- في السلطة والإدارة يرجع إلى عدد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي من أهمها:

– تخفيف حدة خطر التكتلات القبلية على الوضع السياسي والأمني في البلاد خاصة في ظل امتلاك القبيلة لمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وبالتالي فإن الهدف من إشراك القبائل بهجوم السلطة وشغلهم بإعمال إدارية من شأنه تجنب الدولة الصراع مع القبائل من ناحية وأيضاً تجنبهم الصراعات والحروب القبلية التي كانت تقوم بين وقت وآخر من ناحية أخرى، خاصة وأن استمرار المواجهات القبلية مع بعضها البعض أو مع الدولة يضعف من قدراتها، وبالتالي فإن مصلحة السلطة تكمن في الوقوف بعيداً عن تلك الصراعات بأي شكل من الأشكال كون المؤسسة العسكرية التي يعتمد عليها في إخماد النزاعات والقضاء على التمردات بأشكالها المختلفة تتشكل أغلب قياداتها وأفرادها من المكون القبلي.

– توثيق العلاقة وكسب ولاء الجانب القبلي للسلطة، والذي لن يتحقق إلا إذا عملت السلطة على تلبية المطالب القبلية وإشراك شيوخ القبائل في المناصب السياسية ومنحهم امتيازات

مادية، حيث كان لتدهور العلاقة بين السلطة وبعض الرموز القبلية قبل أزمة (2011م) أثراً في مناهضة السلطة وموازرة الاعتصام في مختلف الساحات التي مثلت مرتعاً خصباً للثأر السياسي والتنافس القبلي في اليمن.

— أن الوضع الاجتماعي الموروث منذ القدم قائم على العلاقة بين السلطة والقبيلة من ناحية وبين القبائل بعضها البعض من ناحية أخرى.

يؤكد ذلك حقيقة ما ذهب إليه المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون في حديثه عن أساسيات تكوين الدولة، موضحاً أن الدولة في بداية نشأتها تعتمد على القبيلة "البدوية" (الديب، د.ت) وأن الأوطان الكثيرة القبائل قل أن تستحكم بها دولة لاختلاف الآراء والأهواء فكل رأي وهوى فيه هوى وعصبية تمنع دونها فيكثر التمرد، على الدولة والخروج عليها في كل وقت (Easley, 1994) وبالتالي قد ينطبق ذلك خطر في حال تعدد الكيانات القبلية غير المشاركة في صناعة القرار، لكن الحال يختلف بالنسبة لليمن الذي أصبحت فيه السلطة هي القبيلة والقبيلة هي السلطة المساندة للنظام السياسي، لأنه في حالة عجز السلطة عن حل المشاكل والخلافات الداخلية تتولى القبيلة وبواسطة رموزها -المشايخ- حل تلك المشاكل، خاصة في تردي وغياب سيادة القانون إذ يصبح اللجوء إلى القبيلة أمراً غاية في الأهمية لينال بواسطتها الأفراد جميع حقوقهم وهي لذلك تمثل جانب قوة لا فرادها.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة لعد من النتائج المتمثلة في تحليل جوانب القوة والضعف وذلك كما يلي:

- أن القبيلة تمثل المرجعية الثقافية لأفراد المجتمع حيث يستقي منها القوة بما تقوم به من دور في الحفاظ على الموروث الثقافي كميّار هام في التكامل الاجتماعي وصيانة هويته الحضارية التي تميزه عن غيره من الشعوب الأخرى وهي لذلك تمثل جانب قوة في إطار نطاقها المكاني داخل كيان مساحة الدولة.
- مثلت الطبيعة الجغرافية المعقدة لليمن عاملاً رئيسياً وسندا قوياً لاستمرار بقاء النظام القبلي والتكامل الاجتماعي.
- أن الولاء القبلي لدى أفراد القبيلة يفوق عنصر الولاء السياسي الوطني وهو ما ساعد على تنامي حدة نفوذ الجانب القبلي.
- مثلت القبيلة بإيجابياتها وسلبياتها جانب ضعف في كيان الدولة ليس على مستوى الحاضر فحسب وإنما قد يستمر ذلك في المستقبل إذا ما استمر هذا النظام القبلي-بممارسة استراتيجيته التي تجعل من الشعب اليمني يعيش أسير التشريعات القبلية التي لا تتلاءم مع معطيات الحاضر.
- أن الاستقرار السياسي في اليمن بات مرهوناً إلى حد ما بنوعية العلاقة السياسية القائمة بين السلطة والقبيلة التي فرضت مشاركتها في الإدارة والحكم محتلة المناصب القيادية بمختلف

- مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وهي لذلك تشكل جانب ضعف في تطوير وتنمية هذه المؤسسات.
- ان القبيلة تمثل جانب قوة لافرادها خاصة في ظل تنامي المتغيرات وغياب سيادة القانون ومبدأ الثواب والعقاب بحيث أصبح اللجوء إلى القبيلة أمراً غاية في الأهمية ينال بواسطتها الأفراد جميع حقوقهم.
- ستظل القبيلة بحكم واقعها المكاني ونفوذها السياسي كيانا اجتماعيا وسياسيا قائما ورقما صعبا في العملية السياسية يصعب تجاوزه أو القضاء عليه في ظل المتغير السياسي الحالي كونها تمثل البديل الفعلي للسلطة حال ضعفها او تدهورها كما هو قائم حالياً.

التوصيات

- العمل على تخفيف النفوذ القبلي عن فرض السلطة لمنظومة القوانين ذات الصلة بأمن واستقرار الدولة وحماية المواطن اليمني.
- نشر مبداء العدالة وتحقيق المساواة والتنمية الشاملة بحيث تشمل جميع الاقسام الادارية. وتوسيع قاعدة التعليم العام والتركيز بشكل اكبر على التعليم التقني والمهني في مناطق التجمعات القبلية بشكل خاص وبقية المناطق اليمنية بشكل عام.
- العمل على نزع السلاح وتجريم حمله وحيازته بدون تراخيص رسمية.
- اقامة منشآت سكنية في المناطق الخالية من السكان وتوزيعها بين السكان خاصة سكان المناطق الريفية التي تضم اكبر التجمعات القبلية بهدف الدمج الكلي للسكان بمختلف انتماءهم القبلي أو المناطقي.

References (Arabic & English)

- Gellner Ernest, *Anthropology and politics, revolutions in the seared grove*, black well oxford uk. (n.d) PP 190,191.
- Peterson, J. E. (1981). *Legitimacy and Poetical Change in Yemen and Oman*. Source: Orbis (Philadelphia, Pa, (ISSN 0030-4387), The Middle East, Vol. 27, PP281-282.
- Lars Erslev Anderson. (1994). *Yemen Democracy in A Tribal Society (Yemen – Present and Past)*. Lund Middle Eastern and North Africa Studies 1 (Tund University Press), P. 21.
- https://ar.wilapedian.org.w.index.php.golddid.5\8\2018 -
- Abu El-Ela, Mahmoud Taha. (1999). *Geography of the Arabian Peninsula* Mahrousa Center for Publishing, Cairo.

- Abu Ghanem, Fadl Ali Ahmed. (1992). *The Tribal Structure in Yemen*, Dar al-Hikma al-Yamaniyah, Sana'a, second edition.
- Deeb, Mohamed Mahmoud, *Political Geography, Contemporary Perspective*, The Anglo-Egyptian Library, Cairo (DT).
- Al-Sharjabi. (1990). *Commander, State and Village in the Right Society*, Dar al-Tadamun, Beirut.
- Al-Dhahiri, Muhammad Mohsen. (1994). *The Political Role of the Tribe in Yemen*, Madbouli Library, Cairo.
- Rateb, Najla Abdel Hamid. *Social Affiliation of Egyptian Youth: A Sociological Study in an Era of Openness*.
- Rajab, Omar Al-Farouk, Sayed. (1992). *The Power of the State Geostrategic Study*, Madbouli Library, Cairo.
- Abdul Hafez, Said Citizenship. *Rights and Duties*, Maat Center for Juridical and Constitutional Studies, without a date
- Republic of Yemen, Presidency of the Republic, *Constitution of the Arab Republic of Yemen in 1971*.
- Republic of Yemen, Presidency of the Republic, *Presidential Decree No. (1) of 1971*, issued in Sana'a in 1971.
- Gellner Ernest, *Anthropology and politics, revolutions in the seared grove, black well*, oxford uk, (n.d) PP 190,191.
- Peterson, J. E., *Legitimacy and Poetical Change in Yemen and Oman*. Source: Orbis (Philadelphia, Pa, (ISSN 0030-4387), The Middle East, Vol. 27, 1981, pp281-282.
- Lars Erslev Anderson, *Yemen Democracy in A Tribal Society (Yemen - Present and Past)*. Lund Middle Eastern and North Africa Studies 1 (Tund University Press), 1994, P. 21.
- Colonel Abdullah Hashim Mohammed, military commander on 12/2/20061-
- Ahmed Mohammed Debian, official, on 15/2/20062-
- Abdul Rahman Ahmed, Sheikh tribal, 19/1/20063-
- Abdul Aziz al-Hobeishi, ibb, Sikh Qabli and civil office 28/6/2006